(٥)
اقتصادنا زعم ودعم

انشغل المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى عام ١٩٨٢ بمناقشة موضوع الدعم وقد استغرق هذا النقاش يوما ونصف يوم من الأيام الثلاثة التى استغرقها انعقاد ذلك المؤتمر وكان هذا الموضوع قبل المؤتمر الاقتصادى وظل بعده يطل علينا ويشغلنا ويصرفنا عن الالتفات إلى موضوعات قومية أخرى تماما مثلما انشغلت الأمة بالمطالبة بعودة سعد باشا زغلول من المنفى.. وفرحت الأمة طبعا بعودته واعتبرت هذه العودة انتصارا على الإنجليز.. واستراح الشعور الوطنى.. أو لعله قد هدأ تماما وكذلك استراح الشعور الوطنى وهدأ بعد بقاء الدعم واستمراره.

ونسينا أننا حين نجحنا فى الإبقاء على الدعم واستمراره قد نجحنا أيضا فى الإبقاء على كل العوامل التى أدت إلى وجود الدعم. فوجود الدعم هو اعتراف صريح من الدولة بأن الإنتاج السلعى والخدمى فيها ليس كافيا لمواجهة الطلب عليه ومن ثم فإن أسعار بيع هذا الإنتاج بيعا طبيعيا - بغير دعم - سوف تكون مرتفعة فوق

ما يمكن أن تحتمله دخول المستهلكين. وبذلك نكون وكأننا قد سلمنا بأن سعر البيع لكى يكون مجزيا للمنتج لابد أن يكون ظالما للمستهلكين.

والأصل فى التعامل الاقتصادى السوىّ أن تباع السلعة بسعر (مجز) يغطى تكلفة الإنتاج ويحقق الربح للبائع وأن تشترى بسعر (عادلً) يتلاءم مع دخل المستهلك ويحقق شيئا من الادخار.. وإذا تعذر ذلك وجب الدعم بل وجب استمرار الدعم.

وذلك لأنه لكى يتم إلغاء الدعم فإنه لابد مما يلى:

١ - إما خفض سعر السلعة لكى يتناسب مع مقدرة المشترين على الشراء وهذا ما لا يمكن تحقيقه خشية ألاّ يمكن تغطية تكاليف الإنتاج ومن ثم تكون هناك خسارة.

٢ - أو خفض تكاليف الإنتاج لكى ينخفض سعر البيع وهذا ما قد يتعذر تحقيقه.

٣ - أو رفع الأجور النقدية وهذا فاقد لا يكون مستحبا خشية الدخول فى مباريات سباق الأسعار والأجور الذى يحاول فيه كل منهما أن يلحق بالآخر فى تتابع حلزونى منتظم يفهمه المتخصصون.

٤ - أو دعم أسعار بعض السلع وهذا لا يختلف فى كثير أو قليل عن رفع الأجور النقدية مادامت محصلة الإجراءين هى تخفيض

عبء الأسعار الباهظة على الجماهير رغم أن لكل من الإجراءين آثاره الخاصة به على مستوى الاقتصاد القومى.

ولكى تتولد الحلول لعلاج موضوع الدعم لابد مما يلى:

١ - مراجعة خريطة الإنتاج بما يكفل استبعاد كل الأنشطة التى ثبت عجزها عن تغطية احتياجات السوق.

٢ - مراجعة قوائم الاستهلاك بما يكفل استبعاد كل السلع التى لا ضرورة لها ولا صير من حرمان الناس منها - كل الناس -.

أو بعبارة أخرى وبدون إسفاف فى التبسيط يتعين:

(أ) زيادة الإنتاج وترشيده لمواجهة الطلب مع الحرص على نوعية الإنتاج وعلى خفض تكلفة الإنتاج أى الارتقاء بإنتاجية كل منتج من المنتجين على حده.

(ب) الحد من الاستهلاك وترشيده بما يحد من الضغط على إنتاج قاصر أصلا عن الوفاء بالمطالب الجارية للمستهلكين.

ولكى يتسنى للدولة أن تفعل هذا وغيره فى هذا المجال وفى غير هذا المجال لابد من مجموعة من الإجراءات فى مجالات ثلاثة هى مجال الإنتاج ومجال الاستهلاك ومجال الأسعار وذلك على النحو التالى:

أولا: فى مجال الإنتاج

١ – التحقق من أن منابع الإنتاج الطبيعية فى مصر مستغلة أمثل استغلال وأنها تنتج بالكفاءة المرجوة كما وكيفا.

٢ – عدم التمادى فى إنتاج مالا نتقن إنتاجه.

٣ – التوجه عمدا ومع سبق الإصرار إلى التصنيع الزراعى باعتبار توافر خاماته.

ثانيا: فى مجال الاستهلاك

١ – تحديد السلع التى تدخل فى نطاق الاحتياجات الأساسية.

٢ – تحديد الكميات التى تلزم الفرد وأسرته من هذه الاحتياجات الأساسية.

٣ – ضمان وصول هذه الكميات من الاحتياجات الأساسية إلى مستحقيها حتى ولو بعناها لهم بسعر التكلفة بشرط خفض سعر التكلفة إلى أدنى حد.

ثالثا: فى مجال الأسعار

لا ضير من التصرف فى أى فائض عن الحدود الدنيا للاستهلاك من الاحتياجات الأساسية بأسعار تصاعدية بمعنى أن جهاز الإنتاج سوف يضمن للمستهلكين كميات الحد الأدنى بالسعر المخفض الذى

يغطى تكلفة الإنتاج المخفضة إلى أدنى حد ثم يتصرف فى فائض الإنتاج بأسعار تصاعدية ترتفع بارتفاع شرائح الاستهلاك.

فالسكر مثلا يمكن أن يصرف منه الكمية الأساسية الموصوفة غذائيا بسعر التكلفة أو أى سعر عادل للمستهلك أما إذا رغب المستهلك فى كمية أكبر فإن هذه الكمية الإضافية تباع له بالأسعار التصاعدية للشرائح المتتابعة.

وهكذا فى حالة البنزين أو الأقمشة وماعدا ذلك من سلع ضرورية غير كمالية.

يتضح مما سبق أن قضية الدعم مرتبطة بسياسات الإنتاج وسياسات التوزيع والتسعير وأنه لا يمكن علاجها بمعزل عن سياسات الاقتصاد القومى برمته ولا يكفى فيها أن تعالج كمجرد مظهر من مظاهر العجز فى الميزانية الذى يلزم تغطيته والذى يتحتم - طبعا - تغطيته.

أما إذا كان القصد هو مجرد تخفيف العبء على الميزانية أو تحويل العبء من فوق كاهل المنتجين الذين لا يحسنون الإنتاج ومن فوق كاهل المستهلكين الذين لا يحسنون الاستهلاك إلى كاهل دافعى الضرائب الذين لا يحسنون هم أيضا دفع الضرائب فإن العملية بذلك تصبح عملية حائرة ومحيرة يهون أمامها التفكير فى توزيع مبلغ الدعم نقدا على كل الناس وهذا أمر ليس من العسير

حسابه وليس من العسير تنفيذه وذلك بأن يحصل كل الناس على نصيبهم من إجمالى الدعم نقدًا وعدًا (توزيع حوالى ثلاثة مليار جنيه على حوالى ستين مليون فرد أى حوالى خمسين جنيها سنويا بواقع أربعة جنيهات شهريًا للفرد الواحد) بما يتيح للأسرة التى يبلغ حجمها حوالى ٤ أو ٥ أفراد دخلا إضافيا يعادل بين ١٦ - ٢٠ جنيها شهريا وهذا يفضل بكثير أن تحصل الأسرة على كامل احتياجاتها من السلع المدعومة التى تطول طوابير البشر فى الشوارع فى انتظار الحصول عليها وبذلك - أى بتوزيع الدعم نقدا وعدا بالتساوى بين الناس مع مراعاة اختلاف حجم الأسرة لكل واحد من هؤلاء الناس - نكون قد ضربنا أكثر من عصفور ولكن بحجر واحد.

العصفور الأول إغلاق باب المناقشة فى موضوع الدعم إلى الأبد.

العصفور الثانى إلغاء وزارة التموين وأجهزة إدارية أخرى ومنافذ توزيع كثيرة وعدد غفير من الموظفين تنوء بحركتهم القاهرة وغيرها من المدن والقرى.

العصفور الثالث إذكاء روح الأمل فى مزيد من الإنتاج الرشيد والاستهلاك الرشيد والعزوف عما لا يصح إنتاجه وما لا يصح استهلاكه فى ظروف المجتمع الحالى وأوضاعه الاقتصادية الجارية.

العصفور الرابع ترشيد اللهفة الاستهلاكية وتخفيف حدة الزحام والضغط على المرافق بما فيها المواصلات والارتفاع بمستوى المسئولية عند المستهلكين بحيث لا يطلبون إلا ما يحتاجون إليه وفى حدود المبلغ المنصرف لهم كبدل نقدى يغنيهم عن الدعم نفسه.

العصفور الخامس وضع أسس جديدة لإنسان مصر الحاضر والمستقبل وهو بلد جدير بألاً يقف مواطنوه موقف الاستجداء الرخيص فى كل موقع من مواقع العمل الإنتاجى خصوصا فى القطاع الحكومى الذى أصبح يعكس مظهرا من مظاهر التصدق أو المنّ على المواطنين وكذلك فى كل موقع من مواقع الاستهلاك الذى أصبح مظهرا من مظاهر المن على المواطنين.

وهناك عصافير أخرى كثيرة يمكن أن تصاب بهذا الحجر الواحد الذى يتلخص فى إلغاء الدعم وصرف البديل النقدى له وهو مبلغ – لو تعلمون – زهيد.